العدد «الرابع» يونيو ٢٠١٨م

الشبكة العربية

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

THE ARAB NETWORK FOR NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS

المؤتمر الدولي حول الاحتلال الإسرائيلي وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

الحوسني يوضح آليات ومهام اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

اللجنة التنفيذية للشبكة العربية تجتمع بجنيف

مجهودات تعزيز دولة القانون في الجزائر.. التطورات التشريعية

دعم عمل المؤسسات الوطنية في إطار التعاون الإقليمي وإبراز وتشجيع روح المواطنة واحترام مبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions

(عذراً باريس)

لا يغيب عن ذهنية الشارع العربي أنّ دولة الاحتلال الإسرائيلي تعمل بشكل ممنهج على فرض وقائع غير شرعية على الأرض من خلال إقامة المستعمرات على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ونقل «المستعمرين» للإقامة فيها، ومصادرة الأراضي، وإقامة جدار الضم والفصل العنصري، علاوة على ممارساتها بحق المواطنين الفلسطينيين من حجز لحرياتهم، والتعرض لحياتهم وأمنهم الشخصي، وعرقلة لحركتهم، وحصارهم داخل مدنهم وقراهم.

فقد قامت دولة الاحتلال في عام ١٩٤٨، باجتياح قرابة ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، مقتلعة السكان الأصليين من مدنهم وقراهم بهدف استجلاب وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، واستكملت عام ١٩٦٧ احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، محققة بذلك جزءاً كبيراً من مشروعها الاستعماري الإحلالي، المنافي لكافة المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، ولا زالت تنكر حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧، وفق ما أقرته له الشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة الأردنية عمان (المؤتمر الدولي حول الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧) وذلك في الفترة من ١٢-١٣ مايو، ٢٠١٨م؛ وذلك بهدف تأكيد الوضع القانوني للأرض المحتلة، والدعوة إلى إلزام دولة الاحتلال بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على السكان والأرض التي تحتلها. والبحث في المسؤولية الجنائية لدولة الاحتلال وقادتها عن انتهاكاتها للقانون الدولي بشقيه، إلى جانب بحث معوقات تحقيق أهداف برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تحت الاحتلال، وبيان الاستراتيجيات والخيارات التي يتيحها القانون الدولي للفلسطينيين، وبخاصة بعد حصول فلسطين على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة. وشكلت هذه الأهداف المحاور الرئيسية التي تناولها المؤتمر.

المؤتمر الذي حمل في برامجه مجموعة من أوراق العمل التي شكلت مرجعية توثيقية لكل من يريد أن يقف على حقيقة الاحتلال الواقع على الأراضي الفلسطينية ومدى أبعاده التاريخية والمستقبلية «والتي ستوثقها الإدارة العامة للشبكة وتصدر كتاباً خاصاً بها باللغتين العربية والإنكليزية». فقد ألقى هذا المؤتمر حجراً في المياه الراكضة لحقائق تحاول دولة الاحتلال طمسها وتغيير ملامحها في محاولات لشرعنة الاحتلال وانتهاكاته. ومن أخطر هذه المحاولات؛ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة، والذي قوبل بالرفض والاستهجان من قبل الأسرة الدولية.

وقد أكد المؤتمرون أنه إلى جانب قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي على أراضي سنة ١٩٤٨، عن طريق الاحتلال بالقوة والقتل والتشريد والتدمير وارتكاب المجازر وانتهاك حقوق الإنسان بالجملة، وفرض هذا الاحتلال كأمر واقع، عملت على تثبيته الصهيونية العالمية و من ورائها الإمبريالية العالمية؛ والذي شرعن بقوة الدول الاستعمارية وسطوتها على المجتمع الدولي، والتي تعمل الآن على استكمال تثبيت وشرعنة احتلال كامل الأرض الفلسطينية، متضمنة الأرض التي احتلت سنة ١٩٦٧، وكالعادة تقوم بذلك ضاربة عرض الحائط بالشرعة الدولية وقرارات المجتمع الدولي ومستهزئة به وبالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دون أي ارتكاسه للمجتمع الدولي، ما دفع بالمواطن الفلسطيني في غزة بالقيام بمسيرات العودة، ومجابهة رصاص الاحتلال الحاقد بصدره العاري:

أيا قدس يا درّةً في الوجود... ستبقين رمز الإباء والصمود
عذراً يا باريس... فلسطين أصبحتْ عاصمة العطور... فرائحة دماء شهدائها أزكى من مُسوكِ الدنيا كلّها.

سلطان الجمّالي

رئيس التحرير

4 ندوة حول تداعيات إعلان الرئيس الأمريكي بشأن القدس وواقع حقوق الإنسان بفلسطين المحتلة

9 مؤتمر دولي نظمته الشبكة العربية بالأردن حول الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

19 اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي

هيئة التحرير

رئيس التحرير
سلطان الجمالي

مدير التحرير
ضياء الدين عباس

مستشار التحرير
غفار العلي

سكرتارية التحرير
بدر الدين ميرغني
أحمد ماهر
ناصر صالح
إيناس الناطور

الإخراج الفني
غسان البتيري

للتواصل

هاتف: ٤٤٠٤٨٢٦١ (٩٧٤+)
٤٤٠٤٨٢٦١
فاكس: ٤٤٣١٦٦٨٧ (٩٧٤+)
ص.ب: ٢٤١٠٤ الدوحة – قطر
the-arab-netwok@annhri.org

الموقع الالكتروني
www.annhri.org

فيسبوك
الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تويتر
TheArabNetwork

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

22 اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تنظم ندوة حول حرية التعبير

35 رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان يوضح مهامها وآلية عملها

26 مؤتمر (دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان)

37 مجهودات تعزيز دولة القانون في الجزائر: التطورات التشريعية

29 حقوق الإنسان بالمغرب محور جلسة استماع مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي

39 العدالة الانتقالية.. الإنصاف والحقيقة

نظمتها الشبكة العربية بمقر الأمم المتحدة بجنيف

ندوة حول تداعيات إعلان الرئيس الأمريكي بشأن القدس وواقع حقوق الإنسان بفلسطين المحتلة

زروقي: قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس انتهاكاً للشرعة الدولية

فائق: ليس بوسع الشعب الفلسطيني سوى السعي لانتزاع حقوقه المشروعة

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة بجنيف ندوة حول (تداعيات إعلان الرئيس الأمريكي بشأن وضع القدس وواقع حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية المحتلة).

وشهدت الندوة حضوراً كبيراً من رؤساء وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة، إلى جانب حضور الوفود المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان واجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٨.

وترأس الندوة السيد سلطان بن حسن الجمالي المدير التنفيذي للشبكة، والذي نوه إلى أن الندوة تهدف إلى تعريف وإطلاع الوفود العربية المشاركة باجتماعات مجلس حقوق الإنسان واجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وتداعيات إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن وضع القدس المحتلة واعتبارها عاصمة لإسرائيل، ومدى مخالفة هذا القرار لجميع القوانين والعهود الدولية، وانتهاكه لجوهر حقوق الإنسان، ومخالفته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب ما سينتجه هذا القرار من إطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للمدينة المقدسة، وما سيوفره من تغطية للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في المدينة وعموم الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يهدد الاستقرار والسلم الإقليمي والدولي.

من جهتها؛ اعتبرت السيدة فافا زروقي رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر، قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس انتهاكاً للشرعية الدولية، مشيرة إلى أن هذا القرار أثار موجه تنديد عالمية وتظاهرات في مختلف أنحاء العالم.

وقالت إن الشبكة العربية بصدد عقد مؤتمر حول القدس، مضيفة أنه «من المتوقع أن تصدر مخرجات هامة تكون لها آثار إيجابية على حقوق الإنسان في فلسطين، وخاصة بعد ما حققته القضية الفلسطينية من تقدم في المحافل الدولية ولدى الرأي العام العالمي؛ بعد أن انكشف انحياز أكبر دولة في العالم لسياسة إسرائيل، وتقاطع استراتيجيتهما في المنطقة».

وتابعت زروقي: «نحن اليوم مطالبون بالوقوف مع الشعب الفلسطيني في هذا الوقت الذي يعاني فيه أكثر من أي وقت مضى من تصاعد الانتهاكات المستمرة لحقوقه المشروعة؛ بسبب استمرار الاحتلال وسياسات الاستيطان والتهويد والممارسات التعسفية والقمعية».

من جانبه؛ أشار السيد محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية، إلى أن مصدر قلق المؤسسات الوطنية لم يكن من القرار الأمريكي في حد ذاته، «فقرار نقل السفارة الأمريكية للقدس جزء من الاستراتيجية الأمريكية لكنه كان مجمدا، ولكن مصدر القلق هو في دلالة هذا القرار وتوقيته وتبعاته»، لافتاً إلى أن مزاعم إسرائيل تجاه القدس معروفة ومقننة كجزء من سياسات الاحتلال، لكنها في نفس الوقت باطلة ولاغية طبقا لقرار مجلس الأمن.

وقال إن التطورات أثبتت أسوأ التوقعات، وخاصة مع إخفاق الإدارة الأمريكية في تقدير رد الفعل الدولي ورد الفعل الفلسطيني، الذي لم يتوقف عند رفض القرار الأمريكي فحسب، بل وأعلن رفضه القطعي لانفراد الولايات المتحدة بالوساطة في حل القضية الفلسطينية.

وأضاف فائق أنه «عقب هذا القرار؛ بادرت إسرائيل باتخاذ سلسلة من الخطوات الاستعمارية والعنصرية؛ شملت طرح

الجمالي: القرار الأمريكي إطالة لأمد الاحتلال غير الشرعي لمدينة القدس

أكبر مشروع استيطاني، واستصدار تشريع من الكنيست لتكريس الأمر الواقع»، مؤكداً أن التحالف الأمريكي الصهيوني يضع الشعب الفلسطيني بين خياري التنازل عن حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف طوعاً عبر الفكر الجديد للرئيس الأمريكي المسمى بصفقة القرن، أو كرهاً عبر الاستراتيجيات الاستعمارية والعنصرية التي وثقتها العديد من آليات الأمم المتحدة.

ورأى أنه «ليس بوسع الشعب الفلسطيني سوى المضي قدماً في طريق سلكته كل شعوب العالم لانتزاع حقوقهم المشروعة في الحرية والكرامة والمساواة».

واقترح فائق مناشدة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية مساندة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، علاوة على مناشدة القمة العربية الجاري عقدها توفير الدعم اللازم لصمود الشعب الفلسطيني وتأمين احتياجاته الضرورية، ومطالبة المجتمع الدولي بدعم السلطة الفلسطينية، وذلك بالإصرار على عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بملف التسوية الفلسطينية، والسعي لضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والصين في إطار توفره الأمم المتحدة.

بدوره؛ تطرق د. موسى بريزات مفوض مركز حقوق الإنسان بالأردن، إلى آثار قرار الرئيس الأمريكي على منظومة حقوق الإنسان العالمية، واصفاً هذا القرار بـ«الحد بين الحرب والسلام، أو استمرار الصراع بين الفلسطينيين والعالم الإسلامي والعرب من جانب، وإسرائيل من جانب آخر».

وقال إن هذا الصراع سيكون له تأثير كبير على حقوق الإنسان؛ لأن عدو حقوق الإنسان الأول يتمثل في الحرب والتطرف والكراهية، مضيفا أن منظومة حقوق الإنسان العالمية ولدت من رماد الحربين العالميتين، وخاصة ما سببتاه من ويلات ومآس للمدنيين، وبالتالي فإن قرار ترامب هو تأجيج للحرب، وسيلغي ما أنجز حتى الآن من تقدم في مجال حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة والعدالة وسيادة القانون.

وأشار بريزات إلى أن قرار ترامب يعني في واقع الأمر ضرب القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، مؤكدا أن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس هي محتلة، والاحتلال لا يمنح أية جهة، سواء دولة الاحتلال أو أي جهة أخرى، حق التصرف بهذه الأراضي وتغيير مركزها القانوني، وبالتالي فإن القرار الأمريكي إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ضربة قاصمة للقانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

وأوضح أن بسط السيادة الإسرائيلية

بشكل غير قانوني، وبالاعتراف الأمريكي كعضو دائم بمجلس الأمن، سيتبعه سياسات إسرائيلية مدمرة، وقد بدأت معالم ذلك منذ زمن بإنشاء نظام أشبه بالفصل العنصري في مدينة القدس بحق المدنيين الفلسطينيين من سكان القدس الذين سيتم طردهم في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

واعتبر بريزات أن التأثير الأبرز من ناحية عامة في حق الشعب الفلسطيني يتمثل في تقرير المصير، وهو الحق الذي تضمنته المادة الأولى في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، «لذا فإن من الواضح أن هذا الإجراء بما يتبعه من نفوذ أمريكي؛ يعني ضربة قاصمة لكل هذا الإرث والتراث الذي حققته الإنسانية».

وألقى السيد خالد الرملي كلمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، إنابة عن السيد إدريس اليازمي رئيس المجلس، حيث دعا اليازمي في كلمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية إلى حث المنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها عالمياً، إلى تفعيل مقررات الشرعية الدولية من أجل حماية الشعب الفلسطيني وتمتعه بحقه في تقرير مصيره.

وقال إن تقارير المنظمات الدولية ترصد بانتظام نوعية الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني بمختلف مكوناته وفئاته، والخروقات التي تمس حقوقه المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مضيفا أنه «على هذا الأساس؛ يمكن الإشارة إلى السياسات التمييزية التي تضر بالفلسطينيين وتؤدي إلى قتل المدنيين بصورة غير مشروعة، واعتقال آلاف الفلسطينيين ممن عارضوا استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي، واحتجاز المئات منهم رهن الاعتقال الإداري، فضلاً عما ترصده تقارير منظمات لحقوق الإنسان عن استمرار التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة والقاسية للمعتقلين، وعدم مساءلة أحد عن ذلك، في خرق واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى

بريزات: قرار ترامب سيؤجج الحرب ويلغي ما أنجز من تقدم في حقوق الإنسان

الحوسني : قرار الرئيس الأمريكي يشكل تحدياً وعرقلة لجهود السلام

جانب مواصلة السلطات الإسرائيلية تعزيز المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى مواصلة القوات الإسرائيلية حصارها الأراضي الفلسطينية».

وفي السياق ذاته؛ أكد السيد عبد الله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، أن قضية القدس هي القضية المحورية بالنسبة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وقال إنه يجب الوصول إلى حل عادل وشامل لهذه القضية لتحقيق علاقات طبيعية بين الدول والشعوب على نحو يعزز الثقة المتبادلة والتعايش المشترك فيما بينها.

وأضاف الحوسني أن قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس أحدث صدمة كبيرة لدى الجميع، مما شكل تحدياً جديداً وعرقلة أخرى للجهود المبذولة من أجل تحقيق آمال جميع الشعوب التي تحلم بالسلام والاستقرار في المنطقة.

اللجنة التنفيذية للشبكة العربية تجتمع بجنيف

عقدت اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الأول لسنة ٢٠١٨م بجنيف على هامش اجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك في إطار متابعة مخرجات اجتماعها الطارئ بالأردن ديسمبر ٢٠١٧ وتنفيذا لبرامج الشبكة لعام ٢٠١٨ المعتمد بإجماع الجمعية العامة بالجزائر.

الشبكة العربية تنظم ورشة عمل حول «مراقبة دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات» في سلطنة عُمان

نظمت الشبكة العربية ورشة عمل تدريبية إقليمية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أبريل ٢٠١٨ حول (مراقبة دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات)، بالتعاون مع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان (عضو الشبكة العربية) بمشاركة ١٣ مؤسسة وطنية من ١٣ بلداً عربياً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، وعدد من الصحفيين العاملين بوسائل الإعلام بسلطنة عمان.

وجاءت هذه الورشة التدريبية في إطار الاهتمام بملاحظة التغطية الإعلامية للانتخابات، والرغبة في التأكيد على نزاهة الانتخابات، وقدرة الناخبين في الحصول على المعلومات، وإمكانية وصول المترشحين إلى وسائل الإعلام، وضمان توفير المعلومات الصادقة والموضوعية، وقدرة الجمهور على التعبير عن إرادته عبر صناديق الاقتراع. ولا تقتصر ملاحظة التغطية الإعلامية للانتخابات على المحتوى والممارسات التي تصدر من وسائل الإعلام والقائمين عليها، وإنما تتعداها إلى التشريعات والقوانين المنظمة لعمل وسائل الإعلام في الانتخابات، والرقابة المباشرة وتدخل

السلطة والأحزاب والقوى الاقتصادية في تغطية وسائل الإعلام للانتخابات، والرقابة الذاتية على الإعلام خوفاً من التهديدات أو الاتهامات أو التشهير، والمستوى المهني لأداء الإعلاميين، ودرجة الاستقلالية، والعوائق الفنية التي تحول دون وصول الرسالة للناخبين.

وتهدف الورشة إلى التعرف على التشريعات والقوانين الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان أثناء الانتخابات، ومدى مواءمة التشريعات الوطنية القائمة حاليا لها، إلى جانب التعرف على مراحل ملاحظة وسائل الإعلام في جميع مراحل الانتخابات، وفريق ملاحظة وسائل الإعلام أثناء الانتخابات والأدوار التي يقوم بها أفراد الفريق، علاوة على التعرف على منهجية التحليل والعناصر التي يركز عليها في ملاحظة التغطية الإعلامية للانتخابات، واكتساب مهارات تطبيقية في كيفية ملاحظة التغطية الإعلامية أثناء الانتخابات، وتحليل الأداء الإعلامي.

وفي السياق ذاته؛ نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNPP) مائدة خبراء، لوضع مقترح دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ يبين المعايير التي يجب أن تتبعها المؤسسات الوطنية أثناء مراقبتها الانتخابات، وذلك في إطار تفعيل دور المؤسسات الوطنية في هذا الجانب.

وضمت هذه المائدة عدداً من خبراء الشبكة العربية و(UNPP)، وتم خلالها استعراض مقترحات الشبكة العربية حول دليل مراقبة الانتخابات، إلى جانب مقترحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومقترحات الخبراء، بالإضافة إلى إجراء نقاش تفاعلي للأفكار والمقترحات ومدى مواءمتها، وذلك توطئة لاستخراج مقترح المعايير المناسبة المتفق عليها للدليل، وخطة العمل المقترحة.

تنفيذية الشبكة تعقد اجتماعها الثاني لعام ٢٠١٨ بالأردن

عقدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماع اللجنة التنفيذية الثاني لعام ٢٠١٨م بالمملكة الأردنية الهاشمية بفندق جراند حياة وذلك على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول «الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧».

وناقش اجتماع تنفيذية الشبكة قرارات وتوصيات اجتماعي اللجنة التنفيذية الأخيرين ووضع خارطة لاستكمال العمل على دعم القضية الفلسطينية. كما تم الاطلاع على برنامج الشبكة وفق آخر تحديث وفق المعطيات على أرض الواقع وإمكانية التنفيذ. كما وقفت تنفيذية الشبكة العربية على جهود الشبكة والمؤسسات الأعضاء؛ المبذولة في إطار مساعدة

المؤسسات ومساندتها لتنفيذ توصيات لجنة الاعتماد الفرعية، بما يسهم في اعتمادها أو إعادة اعتمادها على التصنيف أ. إلى جانب الوقوف على ما توصلت له المائدة المستديرة التي انعقدت بسلطنة عمان لوضع دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية في مراقبة الانتخابات.

دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مائدة خبراء لوضع مقترح دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يُبين المعايير التي يجب أن تتبعها المؤسسات الوطنية في أثناء مراقبتها للانتخابات، وذلك في إطار تفعيل دور المؤسسات الوطنية في هذا الجانب.

وضمت هذه المائدة عدد من خبراء الشبكة العربية والـ UNDP وتم خلال المائدة المستديرة استعراض مقترحات الشبكة العربية حول دليل مراقبة الانتخابات إلى جانب مقترحات خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علاوة على إجراء نقاش تفاعلي حول الأفكار والمقترحات ومدى موائمتها وذلك توطئة لاستخراج مقترح المعايير المناسبة المتفق عليها للدليل، وخطة العمل المقترحة.

وجاء اجتماع المائدة المستديرة بناء على قرار الجمعية العامة واللجنة التنفيذية للشبكة العربية بهدف وضع المعايير ذات الصلة وحجر الأساس والمنهجية لإنشاء دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يبين دورها في مراقبة الانتخابات بإطار هدفها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خلال الدورة الانتخابية، وسيركز الدليل على دور المؤسسات الوطنية في رصد مختلف حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات، وضمت من خبراء الشبكة العربية (السيدة آمال الإدريسي، المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب. والسيد أمجد محمود، المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر. والدكتورة حصة البادي، اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان. والأستاذ طه مغاريز، المركز الوطني لحقوق الانسان في الأردن.

والسيد عبد الوهاب مرجانة، المجلس الوطني لحقوق الانسان في الجزائر. والدكتور عبيد الشقصي، اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان. والأستاذ غفار موسى العلي، الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والسيد معن دعيس، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في فلسطين. بينما شارك في الاجتماع من الخبراء من الـ UNDP السيد كريستوفر دومينيك. والسيد رافائيل لوبيز.

وتناولت المائدة جملة من التساؤلات حول الاحتياجات المعرفية لإعداد الدليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار ممارستها لدورها بمراقبة الانتخابات إلى جانب المحتوى الذي يمكن أن يغطيه الدليل وكيفية تغطية المحتوى في الدليل وغيرها من التساؤلات ذات الصلة. كما تطرق الاجتماع لإستفسارات رئيسية تتعلق بالمحتوى والأسلوب والنسق والمنهجية المتبعة في إعداد الدليل

وخرج اجتماع الخبراء بجدول محتويات الدليل الإرشادي ويتضمن الجدول الهدف من الدليل والمعايير الخاصة بأنظمة الشبكة العربية ومدونات السلوك ودوائر حقوق الإنسان ذات الصلة. كما اشتمل محتوى الجدول على دور المؤسسات الوطنية في رصد الانتخابات و رصد حقوق الإنسان في المراحل المختلفة للدورة الانتخابية وعناصر منهجية الرصد.

واختتمت مائدة الخبراء أعمالها على أن يعلق الخبراء العرب على الهيكلية وترجمتها للإنكليزية وإرسالها لخبراء الأمم المتحدة، لإبداء الرأي والملاحظات ومن ثم العمل على المضمون، وفي حال الموافقة يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للشبكة للمناقشة وإبداء الملاحظات والتعديل والإقرار، ليوضع قيد التجربة بأول انتخابات وطنية ستجري بالمنطقة العربية.

الشبكة تنظم مؤتمراً دولياً حول (الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة)

عبر المشاركون في المؤتمر الدولي بعنوان (الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧) عن رفضهم للقرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، مؤكدين أنه مخالف للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، وباطل وفاقد لأي سند قانوني.

وأكد المؤتمرون على الوضع القانوني لمدينة القدس كمدينة محتلة وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمة لدولة فلسطين، داعين الحكومات إلى الاستمرار في تقديم الدعم لسكان ومؤسسات القدس بما يعزز صمودهم في مواجهة المخططات الرامية إلى تهويد المدينة.

وطالب المؤتمر المحكمة الجنائية بأن يكون عام ٢٠١٨ هو عام التحقيق في جرائم الاحتلال بالأراضي المحتلة، سيما جرائم الاستيطان والعدوان على قطاع غزة، والنظر في القضايا المرفوعة من جانب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم بعد انتهاء التحقيق الأولى فيها، ودعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة لاتخاذ ما يلزم من الخطوات الفورية لرفع وكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٠ سنوات، وإبراز قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية حق جماعي وفردي يتضمن

مؤتمرون يطالبون المحكمة الجنائية بجعل عام ٢٠١٨ عاماً للتحقيق في جرائم الاحتلال بالأراضي المحتلة

فافا: المجتمع الحقوقي مطالب بالتجند لتعريف أوسع شريحة ممكنة من المجتمع بحقيقة ما يرتكبه الاحتلال

العودة والتعويض، وتقديم الدعم والحماية للاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم.

وعُقد المؤتمر الدولي على مدار يومي ١٢و١٣ أيار ٢٠١٨ في العاصمة الأردنية عمان، ونظمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، وتحت رعاية دولة رئيس الوزراء الأردني، ضمن سلسلة تحرّكات وخطة عمل أقرتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أعقاب القرار الأمريكي المفاجئ بالمساس بالواقع القانوني للقدس المحتلة، وتداعياته على سائر عناصر العملية السياسية، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» التي تكرر الحديث من جانب الإدارة الأمريكية عن ضرورة إعادة النظر في الآليات والأدوار التي تلعبها هذه المنظمة الدولية المهمة.

وفي كلمتها الافتتاحية؛ شددت الأستاذة فافا بن زروقي رئيسة الشبكة العربية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، على ضرورة التفاف العرب ووقوفهم إلى جانب القضية الفلسطينية لرفض وعدم تقبل

الأوضاع الراهنة والرد عليها بما يلزمه القانون، مبينة أن المجتمع الحقوقي مطالب اليوم بالتجند أكثر من أي وقت مضى، لتعريف وتكوين وتمكين أوسع شريحة ممكنة من المجتمع بحقيقة ما يرتكبه الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكات جسيمة وتوثيقها، بقصد تفعيل الإجراءات القضائية أمام الهيئات المختصة، لوضع حد لسياسة اللاعقاب التي زرعت الشك في قيم العدالة والمساءلة.

وأضافت أن سياسة اللاعقاب التي تحمي إسرائيل، شجعتها على المساس بوضعية مدينة القدس الشريف التي تتقاسمها الديانات السماوية، حيث تحاول إسرائيل باستمرار –عبر حفريات غير مرخصة ومشكوك في صدقيتها التاريخية– إضفاء الطابع اليهودي الحصري للمدينة العريقة، والإقصاء المتعمد للديانات الأخرى.

وأوضحت بن زروقي أن المجتمع الدولي أكد أكثر من مرة على عدم شرعية المستوطنات التي تم بناؤها على الأراضي المحتلة، وتمسكه بالوضع الخاص لمدينة القدس الذي لا يحق لأي أحد تغييره أو المساس به، وبالتالي فإن أي قرار يخل بهذا المبدأ يعتبر معاكسا للقانون الدولي وللمساعي الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية على أساس حل الدولتين؛ تكفل للشعب الفلسطيني تفعيل حقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف، والتي من بينها الحق في العودة.

من جهته؛ ألقى السيد محمد النسور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كلمة نيابة عن الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان، أكد فيها على موقف الأمم المتحدة المتمثل بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة سلام دائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وشدد النسور على أن الضفة الغربية وغزة يشكلان أرضاً فلسطينية محتلة واحدة، تتمتع بالحماية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الشعوب تحت الاحتلال، مضيفا أنه «وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ فإن إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بحماية الفلسطينيين، بل وضمان سلامتهم».

من جانبه؛ استعرض الدكتور موسى بريزات المفوض العام للمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، تاريخ حكومات الاحتلال المتعاقبة في التنكر للقرارات الدولية، مبيناً أن أول انتهاك لهذه

النسور: موقف الأمم المتحدة المتمثل هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة

الحقوق هو إنكار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، «فبهذا التصرف غير القانوني أنكرت إسرائيل على الفلسطينيين تحت الاحتلال حقهم بالحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني في مثل هذه الحالة، ثم تابعت هذا النهج بارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية بحق المدنيين الفلسطينيين».

وأضاف أنه منذ اليوم الأول لاحتلالها للضفة الغربية؛ قامت إسرائيل بتطبيق القانون البلدي الإسرائيلي على مدينة القدس العربية (الشرقية)، وعبر خطوات لاحقة متتالية غيرت الوضع القانوني للمدينة المقدسة حتى أعلنتها عاصمة لدولة الاحتلال عام ١٩٨٠م، مشيرا إلى أن المقدسيين يعانون اليوم من أثر الإجراءات الإسرائيلية التعسفية وغير القانونية التي تصاعدت في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده للقدس والاعتراف بها عاصمة «أبدية لإسرائيل» وهو قرار باطل معيب سياسياً وفاقد للسند القانوني.

وتابع بريزات: «لكن إسرائيل رأت في القرار الأمريكي مباركة لسياستها القائمة على تهويد القدس، حيث أصبح المقدسيون وكأنهم مهاجرون أو مقيمون غير شرعيين وهم في وطنهم ومساكنهم، وعملت إسرائيل على اقتلاعهم أو تهجيرهم تنفيذاً لاستراتيجيتها المكشوفة، وهي الحصول على أكبر مساحة من أراضي فلسطين التاريخية بأقل نسبة من أصحابها الفلسطينيين، كما حولت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سجن كبير».

وفي السياق ذاته؛ ألقت الدكتورة فيحاء عبدالهادي كلمة نيابة عن الأستاذ عصام يونس المفوض العام الذي لم يتمكن من الحضور بسبب إجراءات الاحتلال، استعرضت فيها انتهاكات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين المتواصلة منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، مشددة على أنه «لا طريق أمامنا كمنظمات حقوقية فلسطينية وعربية وعالمية، سوى مواصلة الضغط على المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي بشقيه؛ القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلزام دولة الاحتلال بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، على الأرض الفلسطينية المحتلة،

بريزات: نقل سفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بها عاصمة «أبدية لإسرائيل» فاقم من معاناة المقدسيين

بالإضافة إلى مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل الفوري لوقف انتهاكات الاحتلال المستمرة، والعمل الحثيث على توفير حماية دولية للفلسطينيين، وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة تجاه مقترفي الانتهاكات، وقوفاً أمام الالتزامات القانونية للدول الأعضاء.

ودعت عبدالهادي إلى ضرورة إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على السكان والأرض التي تحتلها، وأن تعمل المؤسسات الحقوقية كافة لإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزة، وفتح المعابر كافة لتسهيل مرور المواطنين والبضائع، وتسهيل تأمين العلاج للمرضى، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية للضغط على الاحتلال لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ بشأن الاستيطان، والذي يقضي بوقف النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

من جهته؛ أكد المهندس موسى المعايطة وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية الأردني، أن «استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وممارساته في انتهاك حقوق الفلسطينيين بالضفة والقدس وقطاع غزة، سيظل سببا رئيسا في أزمات المنطقة، وسيبقى تأثيره على الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الاوسط بأكملها، ولن يكون هناك أي استقرار أو سلام دائم دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا، كون السلام الحقيقي يكون بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيل».

وشدد المعايطة على موقف الدولة الأردنية الداعم لتطبيق القرارات الدولية بخصوص حق العودة والتعويض، ذلك أن الأردن يعتبر أكبر بلد مضيف للاجئين الفلسطينيين، «وفي كل المؤتمرات الدولية منها والعربية؛ كانت القضية الفلسطينية محل اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني، وشكلت أساسا في خطاباته في عواصم صنع القرار العالمية، إيمانا من جلالته بالإرث الهاشمي برعاية المقدسات، وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وهو ما أكدت عليه الوصاية الهاشمية منذ تأسيس الدولة الأردنية».

وشارك في المؤتمر خبراء قانونيون دوليون وعرب، وممثلون عن مؤسسات دولية، ومؤسسات غير حكومية عربية ودولية، ومؤسسات مجتمع مدني، بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ونشطاء حقوق إنسان، وأكاديميون وممثلو وسائل إعلام.

فيحاء عبدالهادي: نطالب الأمم المتحدة بالتدخل الفوري لوقف انتهاكات الاحتلال المستمرة وتوفير حماية دولية للفلسطينيين

المعايطة: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في انتهاك حقوق الفلسطينيين سيبقى سببا رئيسا في أزمات المنطقة

وقُدمت خلال المؤتمر العديد من الأوراق القانونية والحقوقية المتخصصة في جوانب مختلفة تتعلق بالقضية الفلسطينية، مثل: الوضع القانوني للاحتلال طويل الأمد، والاستيطان كجريمة حرب، والعدوان على قطاع غزة، وأثر القرار الأمريكي على أوضاع المواطنين الفلسطينيين في القدس، ودور المؤسسات الدولية والإقليمية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين. وتضمنت هذه الأوراق تحليلا قانونياً معمقاً، من جانبه تلى السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات الجديرة بالاهتمام والمتابعة الجديين والتي أكد من خلالها المؤتمرون على الطبيعة الخاصة للاحتلال الإسرائيلي الذي تجاوز عتبة الاحتلال العسكري الوارد في القانون الدولي؛ ليدخل في مراحل متقدمة من الاستعمار والفصل العنصري، بسبب سياساته وإجراءاته في الضم والتوسع، ومصادرة الموارد الطبيعية، وإصدار القوانين العنصرية، وإقامة نظام فصل عنصري لخدمة الإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين، بالإضافة إلى استمرار دولة الاحتلال في إنكار الحقوق الفلسطينية، وعدم الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات قانونية مختلفة في التعامل معها.

كما أكد المشاركون على ضرورة أن تتوجه الاستراتيجيات الحقوقية نحو دعم القرارات ذات المضمون الإجرائي في مساءلة ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته، وترتيب نتائج عملية وعقوبات على استمرار هذه الانتهاكات، بما في ذلك دعم التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعم حركة المقاطعة BDS.

بينما أكدت التوصيات والبيان الختامي للمؤتمر على رفض القرار الأمريكي بخصوص القدس، باعتباره مخالفاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ولكونه باطلا وفاقداً لأي سند قانوني، كما أكدت على الوضع القانوني لمدينة القدس كمدينة محتلة وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمة لدولة فلسطين. ودعوة الحكومات للاستمرار في تقديم الدعم لسكان ومؤسسات القدس بما يعزز صمودهم في مواجهة المخططات الرامية إلى تهويد المدينة.

إلى جانب دعوة الحكومات العربية لتوجيه رسائل إلى ممثليات الدول السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، وحكومة سويسرا بوصفها الحكومة المودع لديها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، بهدف ضمان احترام هذه الاتفاقيات من قبل دولة الاحتلال للأراضي الفلسطينية، والتي لا تقوم بالتزاماتها كدولة احتلال، وترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتذكير الدول الأطراف بمسؤولياتها بالالتزام بما جاء في هذا الاتفاق.

مطالبة الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياتها في تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير باعتبار أنها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية منذ إقرار الجمعية العامة فيها لقرار التقسيم رقم ١٨١ واعترافها بدولة إسرائيل.

وطالبت التوصيات بدعوة دعوة المؤسسات الوطنية حكومات الدول العربية لكي تعمل من خلال الجمعية العامة على طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول مدى قانونية استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية من أجل الوصول إلى قرار بإنهاء الاحتلال.

فيما أوصى المؤتمرون المجتمع الدولي بدعم مطالب دولة فلسطين بالإصرار على عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بملف التسوية الفلسطينية، والسعي لضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والصين في إطار توفره الأمم المتحدة.

بالإضافة لتشجيع وتعزيز التوجه نحو الاستفادة من المحاكم الوطنية والدولية لتطبيق القوانين المناسبة التي تخولها لها صلاحيتها القضائية، لمنع التعاون مع كيانات تستثمر في الاحتلال وتساهم في استدامته.

وأكدت التوصيات على الأطراف الحكومية وغير الحكومية بعدم الدخول في أي تعاملات أو علاقات من شأنها دعم الاحتلال واستدامته، بما في ذلك وقف وتحريم النشاطات التجارية وغيرها من التعاملات مع المستوطنات.

كما دعت التوصيات جميع الفصائل الفلسطينية بدعم جهود المصالحة الوطنية وتذليل الصعوبات العملية التي تواجهها.

بينما طالبت المحكمة الجنائية بأن يكون عام ٢٠١٨ هو عام التحقيق في جرائم الاحتلال في الأراضي المحتلة، سيما جرائم الاستيطان والعدوان على قطاع غزة، والنظر في القضايا المرفوعة من جانب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم، بعد انتهاء التحقيق الأولي فيها.

وطالب المؤتمرون الحكومات العربية والدول الأجنبية بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، سياسياً ومالياً، والعمل على حمايتها من الإجراءات المضمرة للقضاء عليها.

وطالب المؤتمرون الحكومات العربية بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم لصمود المواطنين الفلسطينيين في القدس والمؤسسات المقدسية؛ بما يدعم صمودهم في مواجهة مخططات الاحتلال الرامية لطردهم من المدينة المقدسة.

وإبراز قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية حق جماعي وفردي، يتضمن العودة والتعويض، وتقديم الدعم والحماية للاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم.

دعوة الأطراف الحكومية وغير الحكومية بعدم الدخول في تعاملات من شأنها دعم الاحتلال واستدامته

على الإدارة العامة للشبكة العربية تقديم توصيات المؤتمر للمفوضية السامية لحقوق الإنسان

إلى جانب استمرار المشاورات بين أعضاء الشبكة العربية لتقديم الدعم اللازم للقضية الفلسطينية، بما في ذلك تقديم الدعم والمساندة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين في توجهاتها وتحركاتها الحقوقية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأكدت التوصيات على ضرورة تكثيف العمل في إطار الهيئات الدولية ومع المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العربية وغير العربية، لبيان حقيقة الاستراتيجية الإسرائيلية وسياساتها الهادفة الى إطالة أمد الاحتلال للأراضي الفلسطينية لتحقيق مشروعها الاستعماري.

ودعا المؤتمرون في توصياتهم إلى ضرورة قيام الشبكة العربية، من خلال الإدارة العامة، بتقديم التوصيات أعلاه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة. على أن تقوم الشبكة بتكليف فريق عمل لمتابعة التوصيات أعلاه وتوصيات أوراق العمل في المؤتمر.

وسبق هذا المؤتمر سلسلة مشاورات بدأت باجتماع استثنائي نظمته الشبكة العربية لحقوق الإنسان في الأردن نهاية العام الماضي، حضره ممثلون عن الأمانة العامة للشبكة ورؤساء ومسؤولون في المؤسسات الوطنية الأعضاء، استمعوا خلاله لتقرير مفصل من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في فلسطين، ورؤى الأعضاء المشاركين حول تبعات قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس، تبعه لقاء تشاوري على هامش مجلس حقوق الإنسان بجنيف يوم ٢١-٢-٢٠١٨. ثم جاء تنظيم المؤتمر الدولي حول الاحتلال طويل الأمد. وتعمقت المشاورات حول كل السبل القانونية المتاحة للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ضمن أطر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وجاءت هذه التحركات من قبل الشبكة العربية وأعضائها من المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان؛ انطلاقا من قناعة الشبكة والمؤسسات الأعضاء بأن الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى التطهير العرقي للفلسطينيين بشتى السبل؛ من شأنها التأثير سلبا على التعاون والسلم الدوليين، وأن استعادة الحد الأدنى من الاستقرار والتنمية يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال الوطنيين، وإزالة الاستعمار والاحتلال الأجنبي، ومناهضة الفصل والتمييز العنصريين بجميع أشكالهما، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وأن هذه المبادئ هي متطلب وشرط أساسي للاستقرار في المنطقة العربية، وخلق بيئة تصان فيها الحقوق والحريات العامة في جميع البلدان العربية، وتقطع الطريق على خطاب الكراهية والتطرف والإرهاب. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لا يدفع ثمنه الفلسطينيون وحدهم، وإنما يؤثر على المنطقة العربية بشكل عام، وخاصة الدول العربية التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين.

مقدمي أوراق العمل

مايكل لينك

حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية

عزام أبو السعود

تأثير القرار الأمريكي على سكان المقدسيين

أنغريد جرادات

الممارسات الاسرائيلية في القانون الدولي

فرانشيسكا ألبانيز

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في القانون الدولي لحقوق الانسان

توماس هانسن

الممارسات الاسرائيلية والقانون الجنائي

عمار الدويك

نحو استراتيجية حقوقية لإنهاء الاحتلال

بن وايت

الاستيطان كجريمة حرب

محمد فائق

دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الانسان في الأرض المحتلة

محمد بركة

الفلسطينيون المهجرون داخلياً

موسى بريزات

أثر الاحتلال طويل الأمد على حقوق الانسان في المنطقة

عمر دجاني

العدوان والحصار على قطاع غزة

محمد النسور

دور الاجراءات الخاصة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

أنيس فوزي

القرار الأمريكي والوضع القانوني لمدينة القدس في إطار القانون الدولي

علاء شلبي

دور دعم المجتمع المدني العربي في دعم حقوق الشعب الفلسطيني

اجتماعات على هامش المؤتمر

المدير التنفيذي للشبكة العربية يلتقي رئيسية المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية، على هامش المؤتمر، مع السيدة إيمان سالم رئيسة المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان.

وتقدم الجمالي للسيدة ريمان بالتهنئة بمناسبة توليها رئاسة المفوضية القومية بقرار من الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، متمنياً لها التوفيق لمزيد من التقدم للمفوضية.

وأكد الجمالي خلال اللقاء استعداد الشبكة العربية للاستمرار في عقد الدورات المشتركة في إطار دورها في رفع قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

ويلتقي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجزر القمر

التقى السيد سلطان بن حسن الجمالي المدير التنفيذي للشبكة، مع نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجزر القمر.

وتناول اللقاء سبل التعاون المشترك لتأهيل منتسبي مؤسسة جزر القمر من خلال الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة التي تحرص الشبكة العربية على تنفيذها ضمن استراتيجيتها السنوية.

واتجه الجمالي بالشكر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجزر القمر، لحرصها الدائم على حضور الفعاليات الدولية والإقليمية التي تنظمها الشبكة العربية، لافتاً إلى أن مثل هذه المشاركات من شأنها تحقيق الخبرات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان من خلال تبادل التجارب المختلفة بين المؤسسات الوطنية.

اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي

قطر

وقّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات مع البرلمان الأوروبي؛ هي الأولى من نوعها مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً، مما يعكس المصداقية التي تحظى بها اللجنة على المستوى العالمي.

وجرى التوقيع على الاتفاقية بمقر البرلمان الأوروبي، بحضور نواب عن البرلمان الأوروبي، ولفيف من ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي.

ووقع الاتفاقية الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد السيد أنطونيو بانزيري، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي.

وتعتبر الاتفاقية الموقعة من أهم الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ ومتابعة التطورات الحاصلة في حالة حقوق الإنسان في قطر، وستمهد هذه الاتفاقية لتعاون وثيق بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبين البرلمان الأوروبي؛ للقيام بالعديد من البرامج المشتركة في مجالات حقوق الإنسان، كما ستتيح للبرلمان الأوربي التعرف والاطلاع باستمرار على تداعيات الحصار المفروض على قطر، وبحث كيفية معالجة ما ينتج عنه من انتهاكات.

وقال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري عقب حفل التوقيع، إن «توقيع الاتفاقية سيعزز الشراكة والتعاون بين لجنة حقوق الإنسان وبين البرلمان الأوروبي؛ لمعالجة كافة التحديات الناجمة عن أوضاع حقوق الانسان، لافتاً إلى أن «التوقيع على الاتفاقية جاء بعد الاجتماعات الأخيرة وتبادل الآراء بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الاوروبي (DROIT)، حيث قرر الطرفان مواصلة النشاط الثنائي في صورة مذكرة تعاون تهدف إلى تنظيم العلاقة بينهما، من خلال تعزيز التعاون الوثيق وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات الثنائية في مجال حقوق الإنسان».

وأوضح المري أن «الاتفاقية تشمل تبادل الخبرات بهدف تعزيز عمل الأعضاء والموظفين في مختلف التخصصات، وتبادل الخبرات بشأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية»، مشيرا إلى أنه «تم وضع خطة عمل سنوية، مع تقييم منتظم لرصد تنفيذها، على أن تعقد الاجتماعات وفقا للاحتياجات التي تمليها المشاريع بين الجانبين».

د.المري: الاتفاقية هي الأولى من نوعها للبرلمان الأوروبي مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً

«حقوق الإنسان» تنظم ورشة عمل حول «حقوق العمال في دولة قطر ومزايا قانون دخول وخروج الوافدين»

سجل حافل لدولة قطر في مجال تعزيز حقوق العمال وحمايتها

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مقرها، ورشة عمل حول «حقوق العمال في دولة قطر ومزايا قانون دخول وخروج الوافدين وإقامتهم» لفائدة الموظفين من إدارة حقوق الإنسان، والإدارة العامة للجوازات، وموظفي وزارة العمل والتنمية الإدارية والشؤون الاجتماعية، إلى جانب ممثلي بعض الشركات الكبرى في دولة قطر، ومحامين ورجال قانون.

وشملت الورشة التعرف على الآليات الدولية والإقليمية لحقوق العمال، وتسليط الضوء على السياق الدولي لحقوق العمال من منظور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق العمال، والتركيز على الإطار الوطني لحقوق العمال في دولة قطر، وبخاصة الأطر القانونية المنظمة لها، سواء قانون العمل ككل، أو القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، إلى جانب استعراض أوضاع حقوق العمال بدولة قطر في ضوء تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظورين السياسي والحقوقي.

وأشاد الدكتور محمد سيف الكواري عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في افتتاح الورشة، بالسجل الحافل لدولة قطر في مجال تعزيز حقوق العمال وحمايتها، وذلك بالنظر إلى اعتماد دولة قطر على أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ممن يساهمون في مواصلة تحقيق نهضتها الاقتصادية، وتحسين بنيتها التحتية.

وقال الكواري: «لعل اهتمام دولة قطر بتعزيز حقوق العمال؛ تفسره جملة من التغييرات الطارئة على السياسات المتعلقة بهذا المجال، والتعديلات المدخلة على القوانين ذات الصلة بحقوقهم وأوضاعهم، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من توفير ضمانات أساسية للعمل اللائق، من خلال نهج يعتمد على العمل ما أمكن على تعزيز كرامة العمال، وتوفير الرعاية الصحية لهم، والسلامة اللازمة في أماكن عملهم، علاوة على تحقيق الاستقرار

اللازم بخصوص أوضاعهم القانونية وإقامتهم في الدولة، وذلك في تماه تام مع المواثيق والصكوك الدولية والدستور الدائم لدولة قطر».

وتابع: «يأتي في هذا الإطار التركيز على الأطر القانونية والسياسية ذات الصلة بحقوق العمال في دولة قطر، وبخاصة القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم».

وأكد الكواري في الوقت نفسه على الاهتمام البالغ الذي توليه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للحق في العمل وحقوق العمال بوصفها مؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك انطلاقاً من أهدافها الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته.

وقال الكواري إن اللجنة تسعى جاهدة لمراقبة وتعزيز وحماية حقوق العمال؛ بما يضمن التجسيد السلس والفعال لحقوقهم، مضيفا أنه «في هذا الإطار؛ جاءت هذه الندوة في محاولة متجددة وقراءات أخرى لأوضاع العمال في دولة قطر؛ بهدف تعزيز الوعي بهذه الحقوق، وتقديم فهم أدق لحقوق العمال في السياقات الدولية والإقليمية والوطنية، وبمزايا القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم في دولة قطر».

واستعرضت الجلسة الأولى للورشة الإطار الدولي لحقوق العمال، والآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق، من خلال ورقة قدمتها الأستاذة هلا العلي المستشار القانوني في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتطرقت ورقة الدكتور ايوانيس كونستانتنيديس الأستاذ المساعد في كلية القانون بجامعة قطر، إلى حقوق العمال في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وتناولت ورقة الدكتور عبدالصمد سكر، خبير البحوث والدراسات في كلية الشرطة، دور منظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي الجلسة الثانية؛ ناقشت الورشة

الإطار الوطني لحقوق العمال، وقانون العمل في دولة قطر، والضمانات المكفولة للعامل، من خلال ورقة قدمها الدكتور فوزي بالكناني مساعد عميد كلية القانون بجامعة قطر وأستاذ قانون العمل.

وقدم المحامي في جمعية المحامين القطريين السيد أحمد عبدالله السبيعي، ورقة تناولت قراءة في القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بدخول وخروج الوافدين وإقامتهم، ودوره في تعزيز حقوق العمال بدولة قطر.

وفي الجلسة الثالثة؛ تناولت ورقة الأستاذة رانيا فؤاد جادالله الخبيرة القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أوضاع حقوق العمال في دولة قطر، علاوة على استعراضها تقييم أوضاع حقوق العمال في تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وفقاً لآخر تقرير وإحصائيات عن الشكاوى المقدمة.

وتطرقت ورقة ممثلي إدارة التفتيش التابعة لوكيل الوزير المساعد لشؤون العمل، السيد محمد عبدالواحد العبيدلي، والسيدة إيمان آل إسحاق، إلى أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، والتقدم المحرز فيها والنقائص من ناحية السياسات والإجراءات، بينما تناولت ورقة السيد المستشار علي محرم المستشار القانوني باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المنظور الحقوقي لأوضاع حقوق الإنسان في قطر.

اهتمام بالغ توليه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للحق في العمل وحقوق العمال

اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تنظم ندوة حول حرية التعبير

سلطنة عُمان

مناقشة حرية التعبير على المستويات الشخصية والتشريعية والاخلاقية

أقامت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان ندوة بعنوان «حرية التعبير بين الرغبات الشخصية والمسؤولية القانونية والاجتماعية والأخلاقية» في قاعة ابن دريد بمركز عُمان الدولي للمعارض والمؤتمرات، ضمن الفعاليات الثقافية لمعرض مسقط الدولي للكتاب لعام ٢٠١٨.

واشتملت الندوة على ثلاثة محاور، حيث قدم المحور الأول الدكتور عبدالله بن خميس الكندي من قسم الإعلام بجامعة السلطان قابوس، وتطرق خلاله إلى مفهوم حرية التعبير، وعلاقته بالحرية الشخصية وحرية الرأي، بينما خُصص المحور الثاني للحديث عن حرية التعبير في التشريعات والقوانين الدولية والمحلية، وقدمه الدكتور حمد بن حمدان الربيعي عضو اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان ونائب رئيس جمعية المحامين، وتناول المحور الثالث المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية عند ممارسة حرية التعبير، وقدمه الفاضل هيثم بن هلال الحجري أخصائي أول في الأمن السيبراني من المركز الوطني للسلامة المعلوماتية.

وشهدت الندوة مناقشات عديدة من الحضور؛ ساهمت في تقريب وجهات النظر حول الموضوعات المطروحة. وفي نهاية الندوة تم تكريم المحاضرين من قبَل الوزير المفوض يوسف بن عبدالله العفيفي نائب رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى؛ واصلت اللجنة مشاركتها في معرض مسقط الدولي للكتاب، واستقبلت الزوار في ركنها الثابت بالمعرض، والذي عرضت خلاله الإصدارات المعرّفة بحقوق الإنسان بشكل عام، وباللجنة بشكل خاص، وزودت الزائرين بالمعلومات المرتبطة بحقوق الإنسان.

وقامت فرق العمل التابعة للجنة بتوزيع إصدارات اللجنة التي تتضمن كتيبات ومطويات حول حقوق فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى الرد على استفسارات الزوار المتعلقة باختصاصات اللجنة.

حقوق الإنسان تشارك في اجتماعات جنيف

شاركت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في اجتماعات اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، التابعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وألقى المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، كلمة في الجلسة التي حضرها معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني وزير التنمية الاجتماعية والوفد المرافق له، أوضح خلالها الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمجتمع في السلطنة من أجل خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، ودور اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في متابعة تلك الجهود ودعمها وفق الاختصاصات الممنوحة لها.

وأكد رئيس اللجنة على أهمية التوصيات التي قدمتها اللجنة ضمن تقرير الظل الذي رفعته إلى اللجنة الدولية حول تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مشيداً بـ«كافة الجهود والخدمات التي تقدمها الحكومة لهذه الفئة الغالية من المجتمع».

وسعيا من اللجنة لمد جسور التعاون والشراكة بينها وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ التقى المكرم الشيخ رئيس اللجنة والوفد المرافق له؛ بمحمد علي النسور مسؤول قسم الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، وتم خلال اللقاء الحديث عن الجوانب التي يمكن أن تعزز تبادل الخبرات والتعاون بين الجانبين.

ورافق رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن سيف الشامسي عضو اللجنة، وليلى بنت عبدالله العوفي مديرة دائرة المنظمات والعلاقات الدولية، وسالم بن سيف الشعيلي مدير مكتب الرئيس.

التأكيد على اهمية توصيات اللجنة لتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

فريق من ضباط الخدمات الطبية يزور لجنة حقوق الإنسان

استعراض نشاطات اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات والتثقيف بحقوق الإنسان

زار فريق من ضباط الخدمات الطبية التابعة للجيش السلطاني العُماني مقر اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، وخلال الزيارة التقى الفريق برئيس اللجنة المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني، الذي رحب بالفريق الزائر، وقدم له نبذة عن اللجنة والمهام المنوطة بها بموجب المرسوم السلطان السامي رقم (٢٠٠٨/١٢٤).

وعرض الحوسني جانباً من الأعمال التي تقوم بها اللجنة، سيما في الرصد وتلقي البلاغات، والتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان، إلى جانب الرد على التقارير الدولية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في السلطنة، وغيرها من الأعمال ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وبعدها زار الفريق قاعة التدريب الخاصة باللجنة، وشاهد مادة فلمية من إنتاج اللجنة؛ توضح رؤيتها المتمثلة في أن تكون اللجنة منبراً وطنياً فاعلا في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وواجباته ومسؤولياته، وغرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز ممارستها، والعمل على حمايتها وفق المبادئ والتشريعات المحلية والدولية المنظمة لذلك.

كما استمع الفريق إلى محاضرة تعريفية قدمها الفاضل عبدالعزيز بن علي السعدي مدير دائرة الشؤون القانونية، وضح خلالها اختصاصات اللجنة، وقدم نبذة عن دوائرها، وطبيعة عملها، وجهودها في متابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة، وفقا للنظام الأساسي للدولة، والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

من جانبه؛ تحدث الدكتور عبيد بن سعيد الشقصي الأمين العام للجنة، عن جهود اللجنة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعلاقتها بالمنظمات الدولية والإقليمية، ورصدها ما قد تثيره المنظمات الدولية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان بالسلطنة، وتنسيقها مع الجهات ذات العلاقة للتحقق من تلك الملاحظات، والرد عليها.

مشروع مكافحة عمل الأطفال

انعقدت في منطقة البحر الميت في ١٤ كانون الأول ٢٠١٧ أعمال المؤتمر الختامي لمشروع مكافحة عمل الأطفال في الأردن، والذي نفذه المركز الوطني لحقوق الإنسان بدعم من المنتدى الآسيوي الباسيفيكي، واستمر على مدى يومين برعاية وزير العدل السابق، رئيس لجنة الحريات وحقوق المواطن في مجلس الأعيان الدكتور بسام التلهوني، وبحضور ومشاركة ممثلين عن وزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونيسف، والجامعة الأردنية، وعدد من الخبراء والمختصين.

وناقش المشاركون في الجلسة الختامية للمشروع نتائج وتوصيات المشروع، مؤكدين ضرورة السير قدما في إقرار قانون حقوق الطفل نظرا لانعكاسه المباشر على الشأن مدار البحث، وضرورة تفعيل قاعدة البيانات المتعلقة بعمل الأطفال، وتحديثها بشكل مستمر حتى تكون متاحة لكافة الجهات المعنية بمعالجة الظاهرة.

كما أكد الحضور مسؤولية الدولة بكافة سلطاتها التشريعية والتنفيذية في حماية الأطفال من مختلف أشكال الانتهاكات وعلى رأسها العمل دون السن القانوني، إضافة إلى الآثار المترتبة على ظاهرة عمل الأطفال، من حيث تبعاتها المباشرة على نفسية الطفل وصحته البدنية وحقه في التعليم والرعاية، فضلا عن الأثر الاجتماعي (بعيد المدى).

وتضمنت جلسات المؤتمر أوراق عمل قدمها كل من المدير الوطني لعمل الأطفال في منظمة العمل الدولية نهاية دبدوب، حملت عنوان (الاتفاقيات الدولية)، وورقة عمل أخرى بعنوان (تحليل التشريعات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال) قدمتها مديرة إدارة الفئات الأكثر حاجة للحماية في المركز الوطني لحقوق الإنسان، فيما عرض الدكتور عبدالله الجبور مدير التفتيش المركزي في وزارة العمل لواقع عمل الأطفال في الأردن، والدور والإجراءات التي تتخذها وزارة العمل للحد من هذه الظاهرة، في ضوء ما تنص عليه التشريعات الوطنية الناظمة لسوق العمل والعمال. وعرض مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية الدكتور موسى شتيوي ورقة عمل بعنوان (ظاهرة عمل الأطفال في الأردن – الواقع والتحديات)، فيما قدمت الخبيرة المستقلة رحاب القدومي دراسة بعنوان (أسباب انتشار ظاهرة عمل الأطفال في الأردن ونتائجها).

الأردن

العمل على إقرار قانون حقوق الطفل وتفعيل قاعدة بيانات حول عمل الأطفال

مؤتمر (دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان)

اختتم مؤتمر (دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان) أعماله في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨، بعد يومين من انعقاده برعاية المهندس عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني (الغرفة الأولى للبرلمان)، ضمن مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في الأردن، بتنفيذ من شركة أطلس لتنمية الموارد البشرية.

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر عدد من النتائج والتوصيات، كان أبرزها التوصية بإنشاء مجلس مشترك بين الدولة والمجتمع المدني، كون العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة علاقة أساسية لتعزيز دور هذه المؤسسات في حماية ومتابعة حقوق الانسان، ولكي تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تعزيز حقوق الانسان؛ فإنها بحاجة الى العمل ضمن آليات وممارسات تضمن لها تحقيق أهدافها في هذا المجال، وأول هذه الآليات – حسب نتائج وتوصيات المؤتمر – التواصل والتنسيق المستمر مع السلطة التشريعية. ففي الجانب الرقابي لمجلس النواب؛ تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إثارة القضايا العامة لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة، والتعاون مع السلطة التشريعية في رصد أداء الحكومة، وفي الجانب ذاته تساهم هذه المؤسسات في تقديم الدراسات والاستشارات ووجهات النظر حول مشاريع القوانين، وبالتحديد من خلال دراسة التشريعات الوطنية والسعي لمواءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة وفقا للمراحل الدستورية.

كما أوصى المشاركون في المؤتمر بالعمل على إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، بحيث يعاد النظر في النصوص التي تجرم بعض الأفعال والممارسات الواقعة في نطاق حرية الرأي والتعبير، بحيث يتم استخدام مصطلحات محددة ومنضبطة بعيدا عن العمومية في الصياغة وبما يحقق التوازن بين حرية التعبير والرأي والأمن الوطني.

جدير بالذكر أن المؤتمر ناقش على مدى يومين جملة من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، أهمها: المدافعون عن حقوق الإنسان (الإعلام أنموذجا)، حرية الرأي والتعبير، حق التعليم، حقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم عرض تجارب إقليمية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من (تونس ولبنان)، بالإضافة إلى مجموعة من أوراق العمل التي ستقدم من قبل ممثلي منظمات المجتمع المدني والشركاء المعنيين بدعم وتعزيز حقوق الإنسان على صعيد المؤسسات الوطنية والدولية.

ويسعى برنامج دعم المجتمع المدني في الأردن الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في توطيد القيم ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين المحلي والوطني. كما يهدف إلى تحسين مساحة التبادل والحوار بين منظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، والمبادرات الشبابية، والسلطات المحلية، وممثلي الحكومات.

دعوة لإنشاء مجلس مشترك بين الدولة والمجتمع المدني

المنتدى التمكيني لمنظمات المجتمع المدني

اختتم المنتدى التمكيني لمنظمات المجتمع المدني أعماله في ٢٨ آذار ٢٠١٨، بعد يومين من انعقاده تحت عنوان «البيئة التمكينية (الداخلية – الخارجية) لعمل منظمات المجتمع المدني»، بتنظيم من المركز الوطني لحقوق الإنسان، ضمن مشروع دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في الأردن، وبمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى رئيس وأعضاء فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان، وممثلين عن عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والأجهزة الأمنية.

وناقش المنتدون ورقة موقف حول البيئة التشريعية التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، حيث نوقشت مسائل حوكمة منظمات المجتمع المدني، بما يعكس روح النقد الذاتي لدى المنظمات التي شاركت في صياغة الورقة سابقا، ثم عادت خلال أعمال المنتدى وأشبعتها بحثا وتكثيفا.

ورأت الورقة أن على نشطاء المجتمع المدني تطوير مقاربات تتماشى مع الدور المرغوب فيه عند انخراطهم في عمليات صنع السياسات العامة، ويتطلب ذلك أساساً من المسؤولين في المنظمات أن يطوروا قدرات منظماتهم المعرفية والتقنية في جميع القطاعات السياسية لكي تكون هذه المنظمات بمثابة شركاء للمسؤولين عن هذه السياسات العامة.

كما أوصت الورقة المسؤولين المعنيين أن يتبنوا روح الانفتاح على المجتمع المدني، فضلا عن ضرورة الاعتراف بالعجز الحاصل لدى منظمات المجتمع المدني في الجودة التنظيمية لمنظماتهم، وبأن التغييرات المطلوبة في التشريعات لا تستطيع وحدها تجاوز المشاكل.

وفي الجلسة الختامية؛ أصدر المنتدى جملة من التوصيات، أبرزها: ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد ومناقشة مشاريع القوانين الناظمة لعملها، وتشكيل ائتلاف يضم منظمات المجتمع المدني في جميع محافظات المملكة لمراجعة القوانين والسياسات الناظمة لعملها، وتخصيص جزء من الدعم الحكومي للتدريب على مأسسة وحوكمة عمل منظمات المجتمع المدني، وتوحيد مرجعية عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن عن طريق إنشاء هيئة مستقلة تتولى عملية التنظيم والإشراف على عمل منظمات المجتمع المدني، واستمرار الحوار والتواصل بين المجتمع المدني والحكومة، وتسهيل وتيسير الإجراءات الخاصة بالحصول على المنح، وإعادة النظر في آلية الموافقة على مقترحات المشاريع، وتوفير الدعم الحكومي للجمعيات وخصوصا للمناطق النائية مع ضمان عدالة التوزيع، وقيام وحدة الجمعيات التابعة لمديريات التنمية الاجتماعية في المحافظات بتدريب منظمات المجتمع المدني، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة تعمل تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الإنسان هدفها تحديد معايير عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وتشكيل لجنة متابعة تتولى متابعة التوصيات المنبثقة عن ورقة المواقف مع المركز الوطني لحقوق الإنسان والحكومة.

توصية بتبني روح الانفتاح على المجتمع المدني

نشاطات متنوعة

رصد المركز الوطني لحقوق الإنسان انتخابات مجلس طلبة الجامعة الأردنية التي جرت بمشاركة نحو ٤٣ ألف طالب وطالبة من مختلف التخصصات والكليات. ودرب المركز قبيل انعقاد الانتخابات بأيام نحو ٧٠ من طلاب وطالبات الجامعة المتطوعين ضمن مبادرة (راقب) بهدف تنمية مهاراتهم في رصد ومراقبة مراحل العملية الانتخابية.

◆ ◆ ◆

زار فريق مختص من المركز الوطني لحقوق الإنسان عددا من مناطق المملكة ضمن برنامج زيارات ميدانية يرصد خلاله الأوضاع المعيشية والحقوقية والتنموية في أكثر من ٢٦ قرية ومدينة تشمل مختلف محافظات المملكة، بحيث يصار لاحقا إلى رفع البيانات والنتائج والتوصيات التي يخلص إليها لكافة الجهات المعنية وصناع القرار، وذلك بعد معالجة البيانات والتحقق من شكاوى واحتياجات الأهالي وإعداد التقارير النهائية، وبما يسهم في المحصلة بتوفير ضمانات العيش الكريم للمواطنين على نحو يتناسب مع المواثيق والتشريعات المحلية والدولية الناظمة لحقوق الإنسان.

◆ ◆ ◆

انعقدت في العاصمة عمان ورشة عمل نظمها المركز الوطني لحقوق الإنسان، حول دور فريق العمل المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، ولجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا).

◆ ◆ ◆

عقد المركز الوطني لحقوق الإنسان دورة تدريبية لمجموعة من موظفي مجلس النواب شملت موظفين من مختلف المديريات في مقر المجلس، وتضمنت الدورة – التي استمرت ثلاثة أيام – شرحا وافيا لمفاهيم حقوق الإنسان، وآليات استقبال الشكاوى، وطرق الرصد وأساليب التحقق من مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان.

◆ ◆ ◆

نظم المركز الوطني لحقوق الإنسان وقفة احتجاجية على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، وذلك بحضور ممثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات الشعبية والنقابية.

◆ ◆ ◆

شارك المفوض العام لحقوق الإنسان في الأردن الدكتور موسى بريزات في الاجتماع السنوي للمنتدى الآسيوي الباسفيكي الذي انعقد هذا العام في تايلند (بانكوك) بمشاركة مسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الأعضاء وغير الأعضاء في المنتدى، وممثلين عن المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، وممثلين عن المؤسسات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الداعمة.

◆ ◆ ◆

شارك المركز الوطني لحقوق الإنسان في أعمال الملتقى التشاوري حول «الأولويات التشريعية في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان ٢٠١٨ (upr)» والذي نظمه تحالف «عين الأردن» بالتعاون مع مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان.

◆ ◆ ◆

نظم المركز الوطني لحقوق الإنسان دورة تدريبية على الاستعراض الدوري الشامل، بالتعاون مع المعهد الدنماركي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

◆ ◆ ◆

أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريره المفصل بشأن مجريات الانتخابات البلدية في الأردن ومجالس المحافظات ٢٠١٧، متضمنا جملة من البيانات والمعطيات والنتائج والتوصيات التي خلص إليها من واقع رصده الميداني لمختلف مراحل العملية الانتخابية.

حقوق الإنسان بالمغرب محور جلسة استماع مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي

احتضن البرلمان الأوروبي في ١٥ مايو ٢٠١٨، جلسة استماع لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، قدم خلالها عرضا مختصرا عن وضع حقوق الإنسان بالمغرب، بدعوة من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي.

وقد استهل اليزمي عرضه بالحديث عن أبرز ما جاء به القانون الجديد للمجلس، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع غرفتي البرلمان وصدر بالجريدة الرسمية في مارس الماضي، والذي أعطى للمجلس صلاحيات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وآلية التظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات، وآلية التظلم الخاصة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة «لتصبح لدينا بالتالي منظومة لحماية حقوق الإنسان أوسع وأكثر انسجاما، وتسمح للمملكة في الوقت ذاته بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب ثلاث اتفاقيات مصادق عليها في مجال حقوق الإنسان».

وعبر اليزمي عن اعتزازه بمستوى العلاقات التي تجمع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمجلسي البرلمان المغربي، تنفيذا لمبادئ بلغراد التي تؤطر العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المجلس كان قد وقع مذكرة تفاهم مع مجلس النواب ومجلس المستشارين حصيلة تنفيذها حتى الآن ١٤ رأيا استشاريا (ثمانية موجهة لمجلس المستشارين وأربعة لمجلس النواب) وأصبح ما يفوق ٣٠ بالمئة من توصيات المجلس ضمن أحكام القوانين المعنية، وهو ما يترجم مستوى عاليا من التفاعل مع المؤسسة التشريعية، وخاصة بالمقارنة مع تجارب مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في دول أخرى.

وبشأن تفعيل أحكام دستور ٢٠١١ الذي جاء متقدما في مجال حقوق الإنسان؛ اعتبر اليزمي أنه لا يمكن الحكم على حصيلة تفعيل الوثيقة الدستورية لا إيجابا ولا سلبا، وخاصة أن غالبية القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان قد تمت المصادقة عليها، وعلى رأسها القانون المنظم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية واستقلالية النيابة العامة، وقانون الحصول على المعلومة، وقانون مناهضة العنف ضد النساء وغيرها، «إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتأسف بشكل

المغرب

ما يفوق ٣٠٪ من توصيات المجلس أصبحت ضمن أحكام القوانين المعنية

كبير عن تأخر المصادقة على القانون الجنائي (المتواجد حاليا بالغرفة الأولى) وقانون المسطرة الجنائية (الذي لا زال بين يدي الحكومة) زد على ذلك أنه قد تمت بالفعل المصادقة على القوانين، مثل قانون هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، وقانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومجلس محاربة الرشوة ومجلس المنافسة... غير أنه لم يتم حتى الآن تفعيل أي من هذه المؤسسات لتقوم بأدوارها، وهو ما يجب أن يتم تداركه في أقرب الآجال».

ودعا اليزمي البرلمانيين الأوروبيين وأعضاء اللجنة إلى تعزيز تعاونهم مع البرلمانيين المغاربة وتفاعلهم مع الحكومة المغربية في ما يخص سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة، وخاصة في ضوء حصيلة عمليتي التسوية الاستثنائية لأوضاع المهاجرين بالمغرب، وخارطة الطريق التي قدمها العاهل المغربي للاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة، ثم المؤتمر الدولي الذي ستحتضنه مدينة مراكش شهر ديسمبر القادم (Global Compact).

وقبل أن يختم عرضه؛ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ثلاث ديناميات اجتماعية مهمة يعرفها المغرب «من شأنها أن تساعدنا على فهم ما يقع الآن بالمغرب بشكل أكبر»، لخصها في اتساع النقاش حول مجموعة من المواضيع داخل المجتمع المغربي منذ سنوات، مثل النقاش حول المساواة في الإرث والإجهاض وعقوبة الإعدام والحريات الفردية وحرية الضمير والمعتقد، «وهي مواضيع ذات حساسية شديدة في هذه المنطقة من العالم، إلا أنها حاضرة في المشهد المغربي»، وهو ما اعتبره اليزمي لبنة من لبنات تعزيز البناء الديمقراطي، «وإن كانت مثل هذه النقاشات تثير أحيانا ردود فعل متضاربة وقوية».

أما الدينامية الاجتماعية الثانية التي أكد عليها اليزمي في مداخلته؛ فهي التظاهرات الاجتماعية التي يشهدها المغرب مؤخرا، بدءاً من الحسيمة، إلى جرادة، وصولا إلى مقاطعة ثلاث مواد استهلاكية، «وهي تظاهرات تدفع شعبيتها جميع الفاعلين إلى التفكير في آليات الوساطة بين المجتمع والدولة، وخاصة مع تنامي الوعي بالحقوق، والوعي بالحق في المطالبة بها، وكذا ميكانيزمات تحقيق العدالة الاجتماعية، وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية».

أما الدينامية الثالثة؛ فلخصها اليزمي في أدوار المجتمع المدني المغربي والنقاشات التي بات يتناولها، من قبيل أخلاقيات علم الأحياء، وحقوق الأشخاص المسنين، والسيدا وحقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وهي مجالات تبقى حصيلة عمل السلطات العمومية فيها ضعيفة مقارنة مع حيوية المجتمع المدني ومبادراته الجيدة في هذه المجالات.

ومما يجدر ذكره؛ أن أعضاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي عبروا في تفاعلاتهم عن اعتزاز اللجنة بعملها مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لافتين إلى استقلاليته واستعداه دائما للتعاون مع مصالحها وكذا عن اعتزازهم بالانفتاح التام للمغرب على آلياتها.

الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

أطلقت مؤسسة أجيال لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أعمال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي نظم في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤ بمراكش، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وكان هذا المنتدى العالمي قد تميز بتقديم رسالة ملكية بعثها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للمشاركين الذين بلغ عددهم تسعة آلاف مشارك من ٩٥ بلدا، وأكد فيها أن المغرب وأفريقيا تطمحان إلى لعب دور فاعل في الدينامية العالمية لحقوق الإنسان، مشددا على أن «الكونية منظومة مشتركة بين الجميع، أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشبعة والملتزمة بحقوق الإنسان. إفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان، كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها».

ويضم هذا الإصدار الذي يقع في ٤٠٠ صفحة، مداخلات قيمة لعدد مهم من الشخصيات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين شاركوا في الجلسة الافتتاحية والختامية لهذا المنتدى.

ويخصص الجزء الثاني من هذا الإصدار لتسليط الضوء على المواضيع التي تمت مناقشتها في إطار ٢٠٠ فضاء مخصص للتبادل والتكوين، من خلال تقديم ملخصاتها، فضلا عن مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة، ومن هذه المواضيع: المناصفة والمساواة، والإعاقة، وحقوق الطفل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعقوبة الإعدام، والعدالة، والهجرة واللجوء، والتحديات الجديدة المطروحة في مجال حقوق الإنسان.

يذكر أن المنتدى، الذي تابع أشغاله ٤٥٠ صحفيا معتمدا، شهد مشاركة ١٤٠ شبكة وطنية ودولية و٧٦٩ منظمة دولية و٣٨٠٠ جمعية مغربية، بالإضافة إلى سبع وكالات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد عمل البرلمان – بالإضافة إلى هيئات دستورية مثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومؤسسة وسيط المملكة – على تعبئة الشركاء الدوليين، وتنظيم مجموعة من الأنشطة في إطار المشاركة بفعاليات المنتدى، الذي احتضنت قريته الدولية لقاءات لـ١٥٠ جمعية ومنظمة دولية.

«الوطني لحقوق الإنسان» والدرك الملكي ينظمان برنامجا تكوينيا حول اختصاصات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

احتضنت المدرسة الملكية لضباط الدرك الملكي بعين حرودة في ٢٤ و٢٥ أبريل ٢٠١٨ برنامجا تكوينيا حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، استفاد منه ١٥٠ ضابطا بالدرك الملكي من المغرب وعدة دول أفريقية فرنكوفونية من دول جنوب الصحراء.

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة مدير العلاقات الخارجية في جهاز الدرك، الجنرال محمد بوصبع، استعرض خلالها الجهود التي تبذلها مؤسسة الدرك الملكي في مجال التكوين والتكوين المستمر للرفع من قدرات أطرها.

وشدد السيد بوصبع في كلمته على أهمية الانفتاح والتعاون من أجل فهم أعمق للتحولات التي يشهدها المجتمع، وأكد على انخراط الدرك الملكي في مكافحة التعذيب وسوء المعاملة، معبرا عن استعداد المؤسسة ورغبتها في تعزيز تعاونها مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال التكوين وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

من جانبه؛ أكد السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الاختيار السيادي للمغرب بالانخراط في مسار احترام حقوق الإنسان، «وهو الاختيار الذي ما فتئت تعبر عنه الإرادة السياسية الواضحة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في العديد من المناسبات».

وأكد السيد اليزمي أن حقوق الإنسان ما فتئت تتطور منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٠ ديسمبر ١٩٤٨)، ومن تجليات ذلك بروز دور فاعلي في المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي لا تهدف فقط إلى تشخيص وضعية حقوق الإنسان، وإنما أيضا إلى تقديم توصيات وبدائل والتعاون مع السلطات العمومية من أجل تفعيلها، معبرا عن اعتزاز المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجودة العلاقات التي تربطه مع مؤسسة الدرك الملكي، التي دعا في كلمته إلى «تعزيزها أكثر، وخاصة في إطار تفعيل اختصاصات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب».

يذكر أن المشرع المغربي منح المجلس الوطني لحقوق الإنسان اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، بموجب مقتضيات القانون المحدث له رقم ١٥-٧٦، الصادر في مارس ٢٠١٨، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون مع جميع المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون، والتي من بينها مؤسسة الدرك الملكي.

إنخراط الدرك الملكي في مكافحة التعذيب وسوء المعاملة

مونديال ٢٠٢٦: فريق عمل «الفيفا» ينوه بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإنجازه دراسة حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب تتمتع بسمعة واحترام كبيرين

نوه تقرير تقييم فريق عمل «الفيفا» لملفي احتضان مونديال ٢٠٢٦، الذي صدر في ١ يونيو ٢٠١٨، بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان وانخراطه وتقييمه لحقوق الإنسان، من خلال إشرافه على دراسة مستقلة تم تقديمها كجزء لا يتجزأ من الوثائق المكونة للملف المغربي.

واعتبر التقرير أن المغرب «قدم استراتيجية قوية لحقوق الإنسان استفادت من دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب التي تتمتع بسمعة واحترام كبيرين، وهي استراتيجية تدعمها الحكومة بدرجة عالية من الالتزام».

وأشار التقرير إلى أن الفيفا ترى أن خطة العمل التي اقترحها المغرب تتضمن قائمة جيدة من التدابير الأولية التي تتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمقاولة (أو الأعمال التجارية) وحقوق الإنسان، كما أنها تنظر إلى الإشراك الوثيق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بكثير من الرضى، واعتبرت ذلك «عاملا إيجابيا آخر يعزز الملف المغربي في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان».

تجدر الإشارة إلى أن المجلس كان قد أنجز في إطار انخراطه في هذا الملف؛ دراسة مستقلة حول حقوق الإنسان، وساهم بشكل وثيق في إعداد الاستراتيجية التي اقترحها الملف المغربي لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها والتأثيرات المحتملة على حقوق الإنسان. وقد أُعدّت هذه الدراسة بالتشارك مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية.

المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر يتابع سير الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨

بدأ المجلس القومي لحقوق الإنسان استعداده للانتخابات الرئاسية قبل إجراء العملية الانتخابية بعدة أشهر، وذلك من خلال إعادة التواصل والتشبيك مع الشبكات القديمة لمنظمات المجتمع المدني والمجالس القومية المتخصصة المرخص لها بالمتابعة، والتي كانت قد عملت مع المجلس في السابق، كما تم إدخال أطراف جديدة في الشبكة، ورفع قدراتها حول عمليات الرصد والتوثيق من خلال عقد لقاءات منتظمة معها خلال الفترة السابقة للعملية الانتخابية.

ودعا المجلس إلى عقد لقاءات تنشيطية مع منظمات المجتمع المدني المكونين الرئيسيين للشبكة، ومراقبيها المدرَّبين، وتنشيط ذاكرتهم بآليات الرصد والتوثيق، وكيفية المراقبة وإعداد التقارير، وطرق إرسال البيانات بشكل صحيح للغرفة، واستخدام مقرات وأفرع المجلس بالمحافظات في عملية تنشيط الشبكة داخل كل محافظة، وتمت الاستجابة من قبل منظمات المجتمع المدني المصري المحلية والمرخص لها من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات، وتقدمت بالعديد من الطلبات للمجلس لعقد دورات لتدريب متابعيها على أعمال المتابعة للانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ في ضوء ما أعلن عنه المجلس عبر الاتصالات التي أجراها معها، بالإضافة إلى إعلاناته في الصحف والمواقع الالكترونية المختلفة.

ولتنفيذ دوراته التدريبية؛ خطا المجلس خطوات واسعة من خلال تحديد المنظمات الراغبة في التدريب، والمحافظات التي تغطيها تلك المنظمات في أعمال المتابعة للانتخابات، وتكلفة عقد تلك الدورات التدريبية والتنشيطية لمتابعي تلك المنظمات، خاصة وأن المجلس كان

مصر

لقاءات تنشيطية مع منظمات المجتمع المدني والمكونين الرئيسيين للشبكة ومراقبيها

سيتحمل تكاليف الدعم الفني والجوانب اللوجستية والإعاشة للمشاركين من تلك المنظمات وفقاً لسوابق أعماله.

وعقد المجلس لقاء تنظيميا بين مسؤولي الانتخابات بالمجلس، كما أجرى مسؤولو إدارة الانتخابات بالمجلس عددا من الاتصالات في الهيئة الوطنية للانتخابات، لبحث طرق التواصل والتنسيق حول إرسال الشكاوى والرد بصورة أكثر سرعة ودقة، وهو ما يستلزم وجود عضو دائم من المجلس كركيزة اتصال مع الهيئة.

وعلى صعيد الباحثين في المجلس والأفرع؛ فقد عقدت لهم لقاءات وورش عمل فنية في مجالات الرصد والتوثيق للعملية الانتخابية، وكيفية إعداد التقارير وملء الاستمارات الخاصة بالمتابعة الميدانية، وذلك لرفع قدراتهم على القيام بأدوارهم خلال العملية الانتخابية، بالإضافة إلى تشكيل الغرفة الرئيسة لمتابعة الانتخابات بالمجلس من مسؤولي اللجان والوحدات المختلفة والمعنية في المجلس، وتجهيز الغرفة بكل ما يلزم لإدارة العملية الانتخابية، بحيث يكون مقر الغرفة المركزية في المجلس، ويتبع لها غرفة فرعية بمكتب شكاوى المجلس، بالإضافة إلى غرف ثانوية بفروع المجلس المختلفة.

واستمرت العملية الانتخابية على مدار ثلاثة أيام، هي ٢٦ و٢٧ و٢٨ مارس ٢٠١٨، حيث قامت غرفة عمليات المجلس المركزية والغرف الفرعية والثانوية بالمحافظات بمتابعة الانتخابات من خلال المتابعين الميدانيين التابعين لها، واستمرت الغرفة في تلقي الشكاوى من خلال وسائل الاتصال المختلفة التي سبق أن أعلن المجلس عنها، وكذلك من خلال خط (GIS) على مدار تلك الفترة، والتواصل مع الهيئة الوطنية للانتخابات للتحقق من هذه الشكاوى وإيجاد حلول لها،بالإضافة إلى المتابعة الإعلامية وتقصي الحقائق عن كل ما يذكر في وسائل الإعلام.

كما قام أعضاء المجلس على مدار فترة الانتخابات بعمل زيارات لمقار اللجان في القاهرة الكبرى لمتابعة عملية التصويت، وتسيير بعثات من قبل أعضاء الأمانة الفنية للمجلس لزيارة المقار الانتخابية في المحافظات المختلفة، ورصد كافة المشاكل والمعوقات التي تقابل المواطنين أثناء عملية التصويت، بالإضافة إلى بعثات المجلس التسعة في المحافظات التي يوجد له فيها فروع.

وأصدرت غرفة عمليات المجلس المركزية العديد من البيانات التي استعرضت فيها نتائج عملية المتابعة والرصد لعملية التصويت على مدار فترة الانتخابات.

المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر يدير انتخابات رئاسة حزب الوفد

قام المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، بتشكيل لجنة لإدارة انتخابات رئاسة حزب الوفد التي عقدت في ٣٠ مارس ٢٠١٨، بناء على الطلب المقدم من رئاسة الحزب.

وتشكلت اللجنة من عدد من الباحثين والمشرفين الذين لديهم باع في المشاركة في العمليات الانتخابية، والذين تجاوز عددهم الـ٥٠ باحثا.

وتميزت انتخابات «الوفد» هذه المرة بقيام المجلس بتولي العملية الانتخابية بشكل كامل، بدءا من الإعداد لها مع الحزب، ومروراً برئاسة اللجنة الخاصة بإدارة العملية الانتخابية، وإدارة عملية التصويت والفرز، وحتى إعلان النتائج.

وشهدت انتخابات حزب الوفد منافسة على منصب رئيس الحزب بين خمسة مرشحين، هم (بهاء الدين أبو شقة، وحسام الخولي، وسيد طه، وعلاء شوالي، وياسر حسان)، بالإضافة إلى المنافسة على التصويت على تعديل اللائحة الداخلية للحزب بالموافقة أو عدم الموافقة.

وتمت عملية التصويت في الفضاء الخارجي بمقر حزب الوفد، حيث تم تقسيم أعضاء الجمعية العمومية للحزب والمكونة من ٤٤٣٣ عضواً على ٢٤ لجنة فرعية، وخُصص لكل لجنة صندوقان، أحدهما للتصويت على الرئاسة، والثاني للتصويت على اللائحة، وأشرف على كل لجنة فرعية باحثان من الأمانة العامة للمجلس، وتابع المجلس عملية الفرز وإعلان النتائج.

رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان يوضح مهامها وآلية عملها

قال الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، إن اللجنة تنطلق من رؤيتها بأن تكون منبرا وطنياً فاعلاً في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته، مؤكدا أن رسالتها تنبع من غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز ممارستها، والعمل على حمايتها وفق المبادئ والتشريعات المحلية والدولية المنظمة لذلك.

وأشار الحوسني إلى أن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تختص بمتابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقاً للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ورصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة، والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها، وتقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول هذه المواضيع، إضافة إلى رصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان في الدولة، والمساعدة على تسويتها وحلها.

وأضاف أن اللجنة تتشكل من ١٤ عضوا، يمثلون مجلس الدولة، ومجلس الشورى، وغرفة تجارة وصناعة عمان، والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، بالإضافة إلى عضو من العاملين في مجال القانون، وثلاثة أعضاء من الجمعيات الأهلية، وعضو من وزارة

الحوسني: رؤيتنا أن تكون اللجنة العمانية منبراً وطنياً فاعلاً في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الخارجية، وعضو من وزارة الداخلية، وعضو من وزارة التنمية الاجتماعية، وعضو من وزارة العدل، وعضو من وزارة القوى العاملة، وعضو من وزارة الخدمة المدنية.

وأوضح أن الأعضاء يتم تعيينهم بموجب مرسوم سلطاني، يحدد فيه الرئيس ونائبه، وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ويتمتع أعضاء اللجنة بعدد من المهام التي حددها قانون إنشاء اللجنة ولائحتها الداخلية، وتتمثل أهم هذه المهام في صياغة رؤية ورسالة اللجنة، وتحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها، واختيار الأمين العام عند بدء فترة عمل اللجنة، كما يحضر الأعضاء جلسات اللجنة واجتماعات لجانها الفرعية، ويمكنهم طرح مختلف الموضوعات للمناقشة، والاشتراك في مناقشات اللجنة في الجلسات الرئيسة، وفي اجتماعات لجانها الفرعية، ولهم حق الاطلاع على محاضر اللجنة واللجان الفرعية الأخرى.

وحول آلية عمل اللجنة؛ بيّن الحوسني أنها ترصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان، «فبعد أن يستنفد المبلّغ جميع الطرق التي لجأ إليها للمطالبة بحقه مع الجهات المختصة؛ يمكنه أن يحضر شخصياً إلى مقر اللجنة، إلا في الحالات الاستثنائية، ويكتب رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة يشير فيها إلى موضوع البلاغ، وتتضمن وصف الوقائع والحقوق المنتهكة، موضحاً بالأدلة المرفقة جميع الخطوات والإجراءات التي اتبعها للمطالبة بحقه، وتاريخ بدء مشكلته، وأسباب انتهاك حقه، والنتائج المترتبة على تلك الانتهاكات.

وحول طرق ووسائل استقبال البلاغات؛ قال رئيس اللجنة: «تتنوع وسائل وطرق تلقي البلاغات الأولية إلى عدة أشكال، منها حضور المواطن أو المقيم إلى موظفي الرصد وتلقي البلاغات باللجنة وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، أو عبر الهاتف، أو الفاكس، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو موقع اللجنة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، أو تسجيل بلاغه عن طريق البريد الصوتي بالاتصال على الرقم المجاني (٨٠٠٢٠٠٨)، وينطبق هذا النوع على البلاغات المقدمة من الموقوفين في السجون ومراكز التوقيف والإيواء، وكذلك المواطنين والمقيمين الذين لا يستطيعون الحضور إلى مقر اللجنة لأي سبب، ثم يتم مقابلة المبلّغ بعد تحديد مكان مناسب له».

والجدير بالذكر؛ أن إنشاء اللجنة العمانية لحقوق الإنسان كلجنة وطنية مستقلة؛ جاء بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤، والذي قضى بإنشاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، لتكون آلية وطنية لتحقيق الاهتمام الوطني والدولي بحقوق الإنسان العماني والمقيم على أرض السلطنة. وحدد المرسوم أحكام اللجنة واختصاصاتها وعدد أعضائها، حيث مرت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان خلال الأعوام العشرة الماضية بثلاث فترات منذ صدور مرسوم إنشائها.

أعضاء اللجنة يتم تعيينهم بموجب مرسوم سلطاني يحدد فيه الرئيس ونائبه

مجهودات تعزيز دولة القانون في الجزائر.. التطورات التشريعية

تمثل مسألة حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون والمؤسسات في الجزائر؛ اهتماما مشتركا بين الدولة الجزائرية ومؤسساتها الرسمية والتشريعية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بصفتها شريكا استراتيجيا في مجال تطوير وتعزيز نظم العدالة في الجزائر؛ لمواكبة المعايير من حيث الصياغات التشريعية والموائمة مع المعايير الدولية ووضعها موضع التطبيق والممارسة، والاستمرار في مراجعتها وتطويرها تطبيقا لمبدأ العدالة والشفافية وسيادة القانون والحقوق والحريات.

ولهذه الغاية، وضمن برنامج الشراكة الذي ينفذه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي؛ تم عقد ملتقى وطني في الجزائر العاصمة في ٦ مارس ٢٠١٨ حول «مجهودات تعزيز دولة القانون في الجزائر.. التطورات التشريعية»، تحت رعاية السيدة فافا سيد لخضر بن زروقي رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثل عن وزير العدل حافظ الأختام، ونائب رئيس المجلس الوطني الشعبي، وممثل عن المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحضور وزيري الاتصال والإعلام والطاقة، وعدد كبير من أعضاء البرلمان بغرفتيه، وممثلي الهيئات الدبلوماسية والدولية المعتمدة في الجزائر، والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.

وثمّن المتحدثون في الجلسة الافتتاحية التطورات التشريعية وتطبيقاتها العملية وممارساتها الفضلى، والجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في مجال إجراء الإصلاحات التشريعية، وبناء قدرات العاملين في مجال العدالة الجنائية في الجزائر، والانفتاح والشفافية في الإجراءات

حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون، هاجس مشترك بين الدولة الجزائرية ومؤسساتها الرسمية والتشريعية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

لضمان اكتساب الموظفين والأعوان والعاملين في المجالات القضائية والتنفيذية ثقافة حقوق الإنسان، وانسجام البنية التحتية والخدمات المقدمة للأشخاص الذين وقعوا في خلاف مع القانون مع المعايير الدولية للتعامل معهم، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم لمساعدتهم على الاستجابة لجهود إعادة التأهيل والإصلاح، وتسهيل إعادة الإدماج في المجتمع، وتبني مبادرات من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للوقوع في خلاف مع القانون، وتكييف البيئة الإصلاحية وأنسنتها لتصبح أكثر احتراما لحقوق الإنسان.

وقدمت في الملتقى الوطني مجموعة من أوراق العمل؛ تناولت المعايير الدولية التي تنظم العدالة الجنائية وارتباطها بحقوق الإنسان، وتعزيز مجهودات بناء دولة القانون والمؤسسات، والتي كرستها التعديلات الدستورية والتشريعية الأخيرة التي فتحت الباب أمام ضمانات العدالة، ومن بينها التقاضي على درجتين، وتعليل وتسبيب الأحكام القضائية والعون القانوني والقضائي، وما تم تعزيزه من إتاحة خيارات اللجوء إلى العقوبات البديلة والإفراج المشروط والعمل للمنفعة العامة، للخروج بتوصيات عملية لتعزيز الممارسات الفضلى، والتوسع في الاتجاه نحو تلك العقوبات والتدابير.

وركزت أوراق العمل والتوصيات على أهمية اتخاذ تدابير جديدة من شأنها تجنيب الأشخاص الاحتجاز. وأكدت أوراق العمل المقدمة على مجموعة من المبادئ الأساسية لتطوير المنظومة الإصلاحية، وهذه المبادئ هي:

- إن الشخص الواقع في نزاع مع القانون يتمتع بقرينة البراءة ما دام لم يحكم عليه بحكم قضائي نهائي.
- إن الحكم على الشخص المخالف للقانون بحجز الحرية؛ لا يعني اختزالا لبقية حقوقه الإنسانية، ولا امتهانا لكرامته.
- إن الاستثمار في مجال إصلاح وتطوير منظومة العدالة والمنظومة الإصلاحية هو استثمار لصالح المجتمع، ويشجع تسهيل إعادة تأهيل وإصلاح وإدماج الأشخاص المخالفين للقانون.
- إن الجهود المبذولة في مجال تطوير وتعزيز المنظومة العقابية تثمن بشكل إيجابي، وتحتاج إلى مساندة تلك الجهود على كل المستويات.
- تضافر الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية يعزز من حالة حقوق الإنسان في الجزائر.
- من أجل تعزيز المبادرات؛ لا بد من مراجعة التشريعات الناظمة للتعامل القضائي والتنفيذي مع الأشخاص المخالفين للقانون، وإيجاد بدائل تشريعية تدعم الاتجاهات الإصلاحية، وتتبنى تدابير بديلة غير احتجازية.
- مسؤولية تعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية «الوصم، الإقصاء، عدم التقبل الاجتماعي» مسؤولية جماعية تتطلب تحمل الجميع لمسؤولياتهم في كسب تأييد الرأي العام والمجتمع للإصلاحات المتبناة.
- لا بد من التدريب والتأهيل المستمر للعاملين؛ لأن ذلك يشجعهم على تقبل المبادرات الإصلاحية، ويساهم في جهودهم لإعادة تأهيل وإدماج المخالفين للقانون في المجتمع.
- دور الإعلام له أهمية بالغة في تعديل اتجاهات المجتمع نحو تبني الاتجاهات الإصلاحية الحديثة.

الحكم على الشخص المخالف للقانون بحجز الحرية لا يعني اختزالاً لبقية حقوقه الإنسانية ولا امتهاناً لكرامته

إن الاستثمار في مجال إصلاح وتطوير منظومة العدالة والمنظومة الإصلاحية هو استثمار لصالح المجتمع

العدالة الانتقالية .. الإنصاف والحقيقة (١-٢)

منى أبو العزائم

مفوضة دائرة المرأة والأسرة والطفل، بالمفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان

كان ملهمي لهذا المقال انعقاد ورشة العمل التخطيطية لآليات العدالة الانتقالية بدارفور في العاصمة السودانية الخرطوم، بمشاركه أطراف فاعلة في حقوق الإنسان والتقاضي والعدالة والحقوق. وكانت المفوضية القومية لحقوق الإنسان أحد الشركاء الفاعلين، ومفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة بدارفور، ومكتب مدعي عام المحكمة الخاصة بدارفور واليوناميد، والذي سأكتب عنها في الجزء الثاني من المقال لاحقا بإذن الله.

نشأة مدلول العدالة الانتقالية:

شهدت السنوات الأخيرة تركيزا متزايدا من جانب الأمم المتحدة على مسألتي العدالة الانتقالية وسيادة حكم القانون في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. والعدالة الانتقالية مدلول حديث بدأ يتردد على نطاق واسع في الدول التي عانت من فترة حروب داخلية وصراعات سياسية؛ من مداخل الإثنية تارة، ومن مدخل الغبن الاجتماعي والاقتصادي والديني والمظالم تارة أخرى.

والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة أنه في البلاد التي عانت صراعات مسلحة، أو حكم نظم استبدادية أو قمعية؛ يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات، أو زوال هذه النظم؛ الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساسا على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها في حق الوطن والمواطنين، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها وإعلام المواطنين بها، فضلا عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في

ارتكاب تلك الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع القصاص العادل للضحايا وإنصاف أهليتهم، أو تخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم، فضلا عن تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة.

وبناءً على ذلك؛ يمكن القول بأن العدالة الانتقالية مفهوم حديث جداً، نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، ومر بمراحل مختلفة من التطور حتى الآن، وهي أربع مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.
- والمرحلة الثانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ حتى إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بدولة يوغسلافيا السابقة عام ١٩٩٣، وفي هذه المرحلة حدث ظهور توافق دولي واسع حول مفهوم العدالة الانتقالية، وخاصة بعد تجاوز فكرة المحاكمات الدولية، واتخاذ إجراءات وطنية مرتبطة بالهياكل الرسمية للدولة، وتجاوز مسألة حقوق الإنسان كهدف وحيد للعدالة الانتقالية إلى أهداف أخرى لا تقل أهمية عنها، وتتمثل في التحول إلى المجتمعات الديمقراطية وتطبيق سيادة القانون.
- والمرحلة الثالثة منذ إنشاء المحكمة الخاصة بيوغسلافيا عام ١٩٩٣، وحتى إنشاء محكمة الجنايات الدولية الحالية عام ٢٠٠٤، ولهذه المرحلة ملامحها أيضا.

ولذلك؛ يمكن القول بأن من أهداف العدالة الانتقالية وضع حد لجرائم حقوق الإنسان التي تتم ممارستها والتحقيق فيها وتحديد المسؤولين ومعاقبتهم ومنح تعويض للضحايا، ومنع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل، وإعادة العلاقات بين الدولة والمواطن، وتعزيز السلام والديمقراطية، وتشجيع المصالحة الفردية والوطنية.

ويمكن تعريف العدالة الانتقالية بأنها إدارة عملية التحول الذي تمر به الدولة والمجتمع، من وضع سياسي يتسم بالقمع والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان؛ إلى وضع سياسي جديد يقوم على العدل والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، من خلال استخدام مجموعة من الوسائل السياسية والقانونية والمالية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة.

وهذا المفهوم مفهوم نسبي يتغير بتغير الزمان والمكان، ومن ثم يجب عدم النظر إلى العدالة الانتقالية على أنها نوع خاص من العدالة، إذ إنها من ناحية تشكل وسيلة أو نهجا لتحقيق الغايات السابقة، ومن ناحية أخرى فإن نسبية مفهوم العدالة الانتقالية يمكن أن تتأثر بدرجة القمع والاستبداد التي اتصف بها النظام السابق، أو ما ارتكبه مسؤولوه من انتهاكات، وبالتالي مما يؤثر بطبيعة الحال في نوعية الآليات وطبيعة الإجراءات التي سوف يتم التعويل عليها لتطبيق العدالة الانتقالية، فكلما زادت درجة القمع والاستبداد على النحو الذي اتصف به النظام العنصري في جنوب أفريقيا أو النظام النازي الألماني؛ زادت الحاجة إلى آليات تتمتع بالشدة، سواء تمثل ذلك في آليات التطهير، أو المحاسبة الجنائية والقصاص. أما إذا كان تخلي النظام عن السلطة قد تم بطريقه سلمية؛ فيمكن اللجوء إلى آليات أقل وطأة، مثل الإقرار بالحقيقة، أو الإلزام بالتعويض، أو الاعتذار.

وينطوي مفهوم العدالة الانتقالية على حزمة من التدابير القضائية وغير القضائية اللازم التعويل عليها لتحقيق أهدافه. ووفقا للتجارب السابقة في العديد من الدول؛ فإن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم أصلا على عدة مقومات رئيسة ومترابطة تشكل آليات وأهدافا ستة لها في الوقت ذاته، هي: معرفة الحقيقة، والمحاسبة، وتعويض الضحايا وجبر أضرارهم، والتطهير، والإصلاح المؤسسي، وصولا إلى المصالحة. وإن نجاح الأهداف الخمسة الأولى من شأنه أن يمهد الطريق نحو تحقيق الهدف السادس والأسمى، وهو المصالحة، بما يعجل بإرساء السلام الاجتماعي.

يتبع ..

يعول في مفهوم العدالة الانتقالية على تدابير قضائية وغير قضائية لتحقيق أهدافه